مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: المجتمع المدني العربي هل هو قوة ثالثة؟
اسم الكاتب: أ.د. عبد الحسين شعبان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6942
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 00:32 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المجتمع المدني العربي هل هو قوة ثالثة؟!![*]

الاستاذ الدكتور
عبد الحسين شعبان[**]

تبرز أهمية دراسة موضوع المجتمع المدني من زاوية علم **الاجتماع السياسي**[1]، خصوصاً وإن تداول المفهوم على المستوى الفكري أو السياسي أو الاجتماعي وفي إطار مقاربة عربية، قد بدأ منذ نحو ثلاثة عقود من الزمان، وبخاصة في بلدان المغرب العربي وفيما بعد في بلدان المشرق العربي ، في محاولة لتناول مستجدات الفكر العالمي الحديث والمعاصر، الأمر الذي يحتاج الى

---

[*] محاضرة القاها الباحث في مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، في يوم الخميس ٧ تشرين الاول ٢٠١٠ في قاعة الاستاذ الدكتور جهاد الحسني.

[**] أكاديمي ومفكر له أكثر من ٥٠ مؤلفا في قضايا القانون والفكر السياسي والاجتماعي، وهو من الجيل الثاني للمجددين العراقيين، وتعكس مؤلفاته وكتبه ومساهماته المتنوعة إنشغالات خاصة بقضايا الديمقراطية والاصلاح والمجتمع المدني، واهتمامات فكرية لتطوير الفهم المتجدد لقضايا حقوق الانسان ونشر ثقافته وخصوصاً من خلال وسائل الاعلام.

١ من الدراسات والأبحاث المهمة، التي تناولت موضوع المجتمع المدني يمكن الاشارة الى بحوث ندوة" ازمة الديمقراطية في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٤، وبحوث ندوة " المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨. وبحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها منتدى الفكر العربي في عمان، ١٩٨٩، تحرير سعد الدين ابراهيم، عمان، المنتدى، ١٩٨٩، والتقارير السنوية العربية حول: المجتمع المدني، التي اشرف عليها د. سعد الدين ابراهيم وأصدرها مركز ابن خلدون، كذلك: بشارة، عزمي (الدكتور)، المجتمع المدني، مصدر سابق. انظر كذلك: الفالح، متروك(الدكتور) – المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، آذار (مارس) ٢٠٠٠. انظر كذلك: النقيب، خلدون حسن(الدكتور) – المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف) بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٨٧، انظر كذلك: مقالة لـ" الجابري" ، محمد عابد (الدكتور) – اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦٧، كانون الثاني(يناير) ١٩٩٣، انظر كذلك: قنديل، اماني (الدكتورة) – تطوير مؤسسات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الاهلية، القاهرة، ٢٠٠٤، وكذلك: قنديل، أماني – المجتمع المدني في مصر، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة،٢٠٠٠. كذلك انظر مقالة: عبد المجيد، وحيد (الدكتور) – المجتمع المدني: مفهوم فقير واستخدام أفقر، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، العدد ٤٠، نيسان (ابريل)،١٩٩٥، انظر كذلك: البزري، دلال (الدكتورة) غرامشي في الديوانية، في محل المجتمع المدني من الاعراب، بيروت، دار الجديد، ١٩٩٤.انظر كذلك : شعبان عبد الحسين – الانسان هو الاصل، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة، ٢٠٠٢.

تجاوز بعض العوائق، التي تصاحب عادة نقل وتبيئة المفاهيم وتوطينها من خلال دراسة الواقع وتطوره في سياقه التاريخي الدولي والمحلي.

أما الزاوية الاخرى التي تعطي أهمية جديدة للموضوع، فهي تتعلق **بالتحولات الديمقراطية** التي شهدها العالم منذ أواخر الثمانينات، وخصوصاً في دول أوروبا الشرقية، وانعكاس ذلك على البلدان النامية ذات الانظمة الشمولية أو المستبّدة أو المنغلقة والمحافظة، ومنها بلداننا العربية. ولعل شيوع **فكرة الاصلاح** وما رافقه من مشاريع دولية، فضلاً عن حراك سياسي واجتماعي في إطار الكثير من البلدان العربية وعلى المستوى العالمي، قد جعل موضوع المجتمع المدني يستحق اهتماماً متزايداً، لإحداث نوعٍ من الانتقال أو للشروع بشكل من أشكال التغيير، توسيعاً وتعميقاً لدائرة المشاركة وحق تأسيس الجمعيات والإتحادات والمنظمات المدنية، المهنية والنقابية.

الأمر الآخر هو المحاولات التي تبذلها قوى دولية وإقليمية محلية حكومية وغير حكومية **للاستحواذ على المجتمع المدني** وتوجيهه الوجهة التي تخدم أغراضها السياسية ومشاريعها وبرامجها العقائدية، سواء أكانت قوى دينية أو مذهبية، ثورية أو محافظة، بالتوافق مع الاجندة الخارجية أو بدونها، من خلال تقديم صورة غير واقعية عن المجتمع المدني سلباً أو ايجاباً، مما يستوجب فصل الخيط الأبيض عن الخيط الأسود برسم لوحة واقعية عن المجتمع المدني، بما له وما عليه وفي إطار النقد والنقد الذاتي، فهو مثل غيره من الفاعليات والانشطة السياسية والمهنية والاجتماعية، يتعرض للتشويه وتجري محاولات حثيثة وأحياناً من جهات متنافرة للنيل منه، فأصحاب **المذهب الشمولي** في السلطة وخارجها، يناصبونه العداء، ويقللون شأنه كما يحاولون التشكيك بدوره أو حتى يسعون الى طعنه، إما بعده **تابعاً** الى هذه الجهة أو تلك أو جزء من **مشروع خارجي** يتغلّف في إطار مدني وحقوقي، مما إستوجب الوقوف عنده لإجلاء حقيقة ألوانه وفرزها، ومن ثم جعله في مساره التاريخي. ويتساوى في الموقف من المجتمع المدني السلطات المستبدة " الثورية" والمحافظة ومعارضاتها أحياناً، حتى ليغدو الأمر وكأنهم يرضعون من ثدي واحد.

إن دراسة المجتمع المدني لا يمكن أن تكون بمعزل عن **الدولة وتطورها** ودستورها وقوانينها، خصوصاً لما تمثّله من علاقة جدلية مع المجتمع، فكلاهما يرتبط بدرجة التحديث السياسي الاقتصااجتماعي، إذ أن ظهور الدولة ونشأتها، بالمعنى الحديث، وتضخّم أجهزتها الإدارية وتعدد مسؤولياتها وتنوّع بيروقراطيتها، قد ترك تأثيره على المجتمع المدني، ففي الكثير من البلدان النامية ومنها البلدان العربية تقلّص دور المجتمع المدني طردياً مع اتساع الأجهزة الأمنية ومع إزدياد مركزية الدولة وعسكريتاريتها، خصوصاً في ظل محاولات **الاحتواء أو الإغراء** أو **الإفساد** أو توظيف

مؤسسات المجتمع المدني **لإغراض سياسية أو حزبية أو دينية أو طائفية ضيّقة**[٢].

إن البحث في مفهوم المجتمع المدني وتاريخه يتطلب دراسة بعض المحددات السياسية والاجتماعية والإقتصادية لنشأته وتطوره في إطار الدولة الحديثة، وذلك بملامسة العام والخاص في الآن ذاته، لفهم السياق التاريخي من جهة ولتدعيم فهم دراسة المجتمع والدولة من جهة أخرى، خصوصاً وأن مفهوم المجتمع المدني يشتبك مع تخصصات كثيرة من **علم السياسة** الى **علم الاجتماع** الى **علم القانون** الى **علم الفلسفة** الى **علم الاقتصاد** والى **علم الادارة**...الخ وذلك بالحديث عن وظيفة ودور الدولة والمجتمع وخصائصهما وطبيعتهما.

الصورة الاولى

إذا كانت الصورة الاولى لمفهوم المجتمع المدني قد تبلورت في اطار نظرية العقد الاجتماعي، بهدف **التحلّل من الهيمنة الدينية** على المجتمع وبالضد من نظرية الحق الالهي، فهي أقرب الى فكرة اتفاق في اطار المجتمع وبين أفراده لتأسيس السلطة، بمعيار دنيوي مدني، أي أرضي وليس إلهياً.

إذاً دخلت فكرة المجتمع المدني الى الفلسفة السياسية، كتعبير عن وجود علاقة بين **المجتمع والسياسة**، وذلك من خلال الصراع بين فكرة " الحق الطبيعي" وبعدها فكرة " العقد الاجتماعي"، وفي اللحظة التي اعتبرت فيه الدولة قائمة على العقد، وان المجتمع سابق عليها وقادر على تنظيم نفسه بمعزل عنها، بل هو يشكل شرعيتها، كانت نهاية لنظرية "**الملكية المطلقة**".

ثم تعمّق المفهوم ليتخذ بُعداً جديداً في اطار نمو المجتمع الرأسمالي وتطور مؤسساته، انطلاقاً من امكانية ان تلعب مؤسسات المجتمع المدني، التي ينشئها الافراد، إعادة صياغة المجتمع، اي قيام علاقة توسطية لتنظيمات المجتمع المدني غير مباشرة بينها وبين الدولة[٣].

يمكن القول ان تذبذباً ساد الفكر الاشتراكي بشأن مفهوم المجتمع المدني، بحيث عد المجتمع المدني قائما ما دامت الدولة قائمة، ولمّا كان المشروع الماركسي يهدف الى ذوبان الدولة في المجتمع، فإن الأمر سيؤدي الى اندثار المجتمع المدني التوأم السياسي للدولة، ولكن الامر التطبيقي أدّى الى دمج وإلحاق المجتمع المدني بالدولة الاشتراكية الشرق اوروبية والآسيوية، ذات الطبعة الاستبدادية وفرعها دولة التحرر الوطني.

---

٢ من مقدمة كتاب للباحث بعنوان:" نوافذ وألغام –المجتمع المدني: الوجه الآخر للسياسة"، يصدر قريباً، عن دار ورد، عمان،٢٠٠٨.

٣ انظر: هلال، علي الدين (الدكتور) – نحو معايير محددة للاتجاه، كتاب التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩، ص ٢٣٩.

وعلى الجهة الأخرى جعل الفكر الليبرالي ثلاثية: **الدولة، المواطن والسوق** متلازمة، فالمواطن والسوق حيّز عام وليس الدولة، وكل ما هو ليس حيّزاً عاماً هو حيّز خاص. والمجتمع المدني خارج الدولة قائم على إقتصاد السوق، ثم أصبح يرتبط بتوسيع حقوق المواطنة خارج الدولة [٤].

إذاً لا يمكن تصوّر دولة دون مجتمع، كما لا يمكن تصور مجتمع دون دولة، أي قوانين وأنظمة ومؤسسات لحفظ النظام والامن وحماية ارواح وممتلكات المواطنين.

من خصائص المجتمع المدني هو انه **مجتمع متعدد وتعددي**، وهو يعني **التنوع والاختلاف**، بل و**الصراع** أحياناً، رغم قيامه على تضامنات جزئية، ولعل ذلك أحد مصادر نمو السياسة ومبرر وجودها، والتعدد والاختلاف هو مصدر حركة وإغناء وتطوير، وعكسه هو السكون والثبات وعدم التطور.

يقصر البعض تعريف المجتمع المدني على **التنظيمات والتجمّعات المتنوعة للفاعليات والانشطة المهنية**، مثل: (النقابات، المؤسسات الثقافية، الجمعيات المهنية، منظمات حقوق الانسان، المرأة، الطفل، البيئة، الصحة...الخ)، والبعض الآخر يمدّه ليصل الى **الاحزاب السياسية وتنظيماتها**، في حين ان بعضاً آخر يعد هذه الاحزاب تستهدف الوصول الى السلطة، وتالياً كيف ستكون أحزاباً حاكمة ضمن إطار المجتمع المدني؟

ولهذا فهو يستبعدها، وذلك لأن وظيفة المجتمع المدني **رقابية، رصدية، اقتراحية، اجتماعية**، وليست الوصول الى السلطة في حين يحاول البعض الآخر التوفيق بين قبول ورفض الاحزاب، فهو يستبعدها من دائرة المجتمع المدني، فيما اذا وصلت الى السلطة، ويقبلها حين تكون خارج السلطة، ولعل في ذلك عودة للفكرة التي تحدث عنها فلاسفة القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، بخصوص التمييز بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي.

إن سبب التمييز بين **المجتمع المدني والمجتمع السياسي**، أن الاخير يسعى للهيمنة على المجتمع المدني سواء لعناصره الفردية أو الجماعية، محاولاً التأثير على واقعه ومستقبله أكانت سلطات حاكمة أو احزاباً معارضة، ولهذا السبب فإن غالبية دعاة المجتمع المدني، لا يعدون المفهوم يشمل الأحزاب السياسية، لأنهم معنّيون بالأهالي، في حين أن الاحزاب معنية بالسلطة.

ومثلما يميّز البعض بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، يميّز أيضاً بين **المجتمع المدني** و**المجتمع الأهلي**، فالاخير مصطلح سبق انتشار مصطلح المجتمع المدني، وهو حسب

---

٤ انظر: عزمي، بشارة (الدكتور) – المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع اشارة للمجتمع المدني العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، تشرين الاول (اكتوبر)، ٢٠٠٠، ص ٧.

المطران **غريغور حداد** " كان ولا يزال يشتمل على الأسر والعائلات والعشائر والقبائل والاعراف،التي تستند اليها أو تتبع منها، وكان غالباً ما تستوحيها في المذاهب الدينية وعاداتها... أما المجتمع المدني فيشتمل على المؤسسات الطوعية التي تعبّر عن إرادة الناس ومصالحهم..."[٥].

المجتمع المدني إذاً هو **تعبير طوعي عن إرادة الناس الحرة** (قطاعات متعددة)، أما **المجتمع الاهلي** فهو **عفوي وطبيعي وتلقائي** بحكم الانتماء العائلي أو العشائري أو القبلي أو الجهوي أو غير ذلك.

ومثلما هناك فروق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي والمجتمع الاهلي، فهناك فروق بينه وبين **المجتمع الديني**، فالاول هو جهد طوعي في الفضاء العام من جانب مجموعة متفاعلة لديها مصالح مشتركة، أما المجتمع الديني ففيه **تراتبية سلطوية أبعد من حدود الاختيار أحياناً**.

مراحل تطور المجتمع المدني

يمكن القول أن المجتمع المدني مرّ بأربع مراحل:

الاولى – وتبدأ من القرن الثامن عشر والتاسع عشر: أي **مرحلة التأسيس والانطلاق**، وهي مرحلة ازدهار الفكر الليبرالي وبدايات انطلاقة الفكر الاشتراكي. ولعل جون لوك كان قد استخدم مصطلح المجتمع المدني في نصّه المشهور " رسالة التسامح" وذلك بعد الثورة الانكليزية المعروفة بالشارتيه أواخر القرن السابع عشر (١٦٨٨) ثم جاء دور هوبز وروسو وهيغل وماركس، وقد كان لإنتشار الاهتمام فكرة المجتمع المدني أثره الكبير في تطور فكرة الدولة، خصوصاً فكرة الحكم المدني لدى جون لوك وفكرة العقد الاجتماعي لدى جان جاك روسو.

الثانية– ويمكن وصفها **بمرحلة الذبول**، وشملت نهايات القرن التاسع عشر والقرن العشرين، حتى النصف الثاني منه، مع مرحلة وسيطة ما بين الحربين العالميتين، حيث شهدت انقسام العالم الى معسكرين: راسمالي إشتراكي مع تراجع دور المجتمع لصالح دور الدولة.

الثالثة– وهي تشمل مرحلة أواسط القرن العشرين، وبخاصة بعد تطويرات وإضاءات **غرامشي**: وتمثّل هذه المرحلة **مرحلة الانتعاش** والعودة الجديدة، خصوصاً بإتساع وتعمّق المفهوم على الصعيد النظري، وفيما بعد، بالدور الذي لعبته الامم المتحدة على صعيد تشجيع مؤسسات

٥ انظر: حداد، غريغور – نحو مجتمع مدني، (في كتاب المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي)، وهو مؤلف جماعي يضم أعمال ندوة أقامها "تجمع النساء اللبنانيات ومؤسسة فريدريش ايبرت "، بيروت، ١٨–٢٠ نيسان (ابريل) ٢٠٠٤، ص٢٣ وما بعدها.

المجتمع المدني منذ تأسيسها في ٢٦ حزيران (يوليو) العام ١٩٤٥ في مؤتمر سان فرانسيسكو وما بعد ذلك.

الرابعة– هي المرحلة التي بدأت قبيل نهاية الحرب الباردة وخصوصاً في مرحلة الوفاق الدولي في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات، والتي توّجت في أواسط الثمانينيات وما بعدها، وبخاصة في التسعينيات، وذلك بعد **انتهاء نظام القطبية الثنائية** وتحوّل الصراع الآيديولوجي العالمي من شكل الى شكل آخر، مع بروز قوة دولية مؤثرة ومهيمنة على العلاقات الدولية، ومؤشر صعود فكرة المجتمع المدني هو **تمرّد نقابة تضامن البولونية** وبعض الأنشطة والتحرّكات ضد وحدانية الحزب والدولة البيروقراطية الاشتراكية.

كانت العودة الجديدة لفكرة المجتمع المدني قد تبلورت بعد تمرده ضد الدولة الاشتراكية، وبخاصة " **حركة تضامن**" العمالية في بولونيا (عمال ومثقفون) في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات، ثم أحداث أوروبا الشرقية وإنهيار جدار برلين ١٩٨٩، أي تمرّد المجتمع ضد وحدانية الحزب والدولة![٦].

لقد غالت الدول بأهمية **الأمن القومي**، وازدادت سلطاتها وإتّسع مجالها على حساب المجتمع المدني، سواء في الشرق أو في الغرب، فضلاً عن البلدان النامية أو ما يطلق عليه " العالم الثالث" وذلك في سياق الحرب الباردة والاستقطاب الثنائي العالمي وسباق التسلح. وإذا كان خطاب المجتمع المدني في دول أمريكا اللاتينية ودول اوروبا الشرقية فيما بعد قد برز في مطلع الثمانينيات، حيث شهدت ارهاصات أولى، وفيما بعد نموّاً كبيراً، الاّ أن خطاب المجتمع المدني في العالم العربي بدأ متأخراً وحذراً ومتردداً، بل تم النظر اليه والتعاطي معه بإرتياب أحياناً وما زال مثقلاً بالكثير من القيود والتصوّرات المسبقة والتي قد تصل الى درجة الأوهام، سواءً من جانب المؤيدين له أو المنددين به، خصوصاً وأن قطاعات رسمية وغير رسمية ما تزال متشككة به، بل وتطغى في وظيفته ودوره، ولا فرق في ذلك ان كانت القوى المناوئة له من النخب الحاكمة او من معارضيها.

الأصول الفلسفية

يمكن القول أن مفهوم المجتمع المدني يستمد أصوله من فلسفتين مختلفتين هما: **الليبرالية والماركسية**، لكن هناك مشتركات للمنظورين، فكلاهما يعتقد بوجود تمايز بين الدولة والمجتمع،

6 Andrew Arato- Civil Society Against the state: Poland, 1980-1981, Telos, No: 47 Spring 1981,pp23-47

فالليبرالية تعتقد انه ينبغي على الدولة أن تبقى **حياديـة**، إزاء الجماعات الاجتماعية المختلفة، وهي تتجاوب مع الارادة العامة من خلال الانتخابات، ومن ثم فهي **حَكَمٌ** يفصل بين المصالح المتضاربة والمتنافسة للجماعات المختلفة.

مثل هذا المفهوم لقي رفضاً في البلدان النامية، ومنها عالمنا العربي، وبخاصة خلال " مرحلة التحرر الوطني" في الستينيات، تأثّراً بالنموذج الاشتراكي "الماركسي"، لكنه عاد كخيار للتحول من مجتمع تقليدي استبدادي أو " اشتراكي" شمولي، الى مجتمع يتجه نحو الديمقراطية والتعددية في اطار إقتصاد السوق، خصوصاً في البلدان التي حاولت تقليد النموذج " الاصل" بنماذج " فرعية" ترافقت فيها القسوة والتسلط مع التخلّف.

إن الاقتراب أو الابتعاد من **الحريـة**، هو الذي يعطي صفة الحركية أو الركود للمجتمع، فحيث تتمتع المجتمعات بالحرية، نجد منظمات مدنية طوعية حرة، نقابية أو إجتماعية ضاغطة، والعكس صحيح فالابتعاد عن الحرية يجعل المجتمعات المدنية سكونية أو راكدة، وتعتبر الحرية من القيم الأساسية بالنسبة للمجتمع المدني مثلما هي استقلاليته عن السلطات، والأكثر من ذلك، فهي ضمانة لفاعليته. وتبقى العلاقة جدلية بين المجتمع المدني والحكومة، فكلّما كان المجتمع المدني قوياً ومؤثراً ازدادت امكانيته للاحتجاج والاقتراح والدعوة للاصلاح والتغيير، والمسألة طردية أي أن استجابة الحكومة ستكون أكبر والعكس صحيح! وحسب **روسو، فالحرية هي تأمين الامكانية لكل انسان في أن يحصل على سعادته بطريقته الخاصة، وبحماية من الارادة العامة وقوانينها.**

لا بد من الاشارة هنا الى أن فكرة المجتمع المدني، **ولدت ومعها مشكلتها**، خصوصاً علاقته بالسياسة، ولعل أهمية ذلك تكمن في أن حلّ التناقضات بين الجماعات يأتي من خلال الضغط السلمي، التراكمي، التدرجي، وليس بالسعي للاستحواذ على السلطة وقهر الآخر، مثلما هي وظيفة كل حزب سياسي يسعى للوصول الى السلطة.

إن شرعية وجود المجتمع المدني مهمة من حيث **وظيفتها الاعتراضية السلمية**، ذلك أن توسّع فكرة المجتمع المدني، فتح باباً لدخول شركاء جدد في الحياة العامة لا يشكّلون خطراً على الأنظمة القائمة، لكنهم يرصدون ويراقبون ويحتجّون ويعترضون ويقترحون بدائل عمّا هو قائم، لدرجة أن بعض أطراف الحكومات أو أقطابها أحياناً تراه يصفق لهم بحرارة في فنادق الدرجة الاولى، لأنّ الأمر بتراكمه أنشأ فهماً مشتركاً، وإنْ لم يتبلور بعد، بأن المجتمع المدني هو موّجه في إطار ما هو قائم، ولا يريد التدخل بالسياسة أو إحداث تغييرات بالقوة، لكنه لا يلين بالدعوة الى الاصلاح والتغيير، ويعتقد البعض إن دوره أقرب الى دور الهيئات الاجتماعية والخيرية في المجالات التطوعية

غير الربحية مثل الأعمال الخيرية والتربوية والمهنية والنقابية وغير ذلك من الأعمال الانسانية في قطاعات مختلفة[٧].

يمكنني القول أن هناك معادلة تسير في طريق عكسي، فكلّما كانت الدولة شديدة المركزية والشمولية وتتمركز السلطة بأيدي " أقلية" فإن ما يقابلها موضوعياً سيكون غياب المجتمع المدني، لأنه منظماته لا يمكنها النشوء والنحو والتطور دون أجواء الحرية، ولذلك فإن غيابها وتغييبها أمرٌ مرادف لتمركز السلطات، بما فيها في الأنظمة التسلطية والمحافظة، وبالعكس فإن نظاماً سياسياً يقوم على التعددية وعلى الفصل بين السلطات، فإن المجتمع المدني سيكون قوّة مؤثرة وفاعلة، وتلعب أدواراً نشيطة في الرقابة والمشاركة، لأنها جزءًا من مسار الدولة وتطورها.

عندما تكون السلطات متمركزة بأيادٍ قليلة، فإن الدولة ستبتلع المجتمع المدني، أما حين تكون السلطة لا مركزية وهناك فصل بين السلطات فسيكون المجتمع المدني قوة رصد واقتراح مكمّلة وموازية لوظيفة الدولة، وبكل الأحوال ينبغي أن يكون المجتمع المدني متمايزاً عن الدولة، والاّ سيفقد خصائصه، وتجربة أوروبا الشرقية والدول الاشتراكية الشمولية عموماً سابقاً، وفرعها دول حركة التحرر الوطني خير نموذج على ذلك، حيث كانت منظمات المجتمع المدني بما فيها النقابات والاتحادات المهنية والجمعيات جزءاً من المشهد السياسي السائد وظهيراً للسلطة السياسية وامتداداً لها، تأتمر بأمرها وتنفّذ برامجها وسياساتها، لكن المجتمع المدني استطاع بسرعة كبيرة أن يشكل قوة فاعلة بين الدولة والقطاع الخاص، خصوصاً في مرحلة الانتقال والتحوّل الديمقراطي بعد عملية التغيير التي حصلت في أوروبا الشرقية، لكن المجتمع المدني في بلداننا العربية ما يزال ضعيفا وما تزال الكثير من الكوابح تعترض طريقه، خصوصاً بوجود استمرار بعض مهماته الوطنية كتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي الناجز سلوك طريق مستقل للتنمية والافلات من هيمنة القوى المتنفّذة والمتسيّدة في العلاقات الدولية والتمسك بحق تقرير المصير وبخاصة للبلدان المحتلة، وهي مهمات لا يمكن للمجتمع المدني في البلدان النامية بشكل عام وفي البلدان العربية بشكل خاص التحلل منها أو عدم الاكتراث بها، حيث يمكن للمجتمع المدني أن يشكّل قوّة تعبوية كبيرة على صعيد هذه الأهداف والمطالب، دون نسيان الجانب المهني.

مسارٌ كوني!

٧ انظر: حريق، ايليا – المجتمع المدني بين النظرية والشعار (في كتاب المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي)، مصدر سابق ص ٣٥ .

هناك من يشكك بوجود مجتمع مدني عربي، وإنْ وجِدَ فهو غير قادر على فرض إرادته أو رغباته أو تأثيراته على قرارات الدولة، كما هي حالة أوروبا الغربية والشرقية، أو حالة بعض اقطار شرق آسيا أو امريكا اللاتينية التي انتقلت من الكفاح المسلح الى لاهوت التحرير ومن ثم رفعت شعارات " الثورة في صندوق الاقتراع". واستطاعت أن تحرز تقدماً ملحوظاً في بعض البلدان، لاسيما في أواخر التسعينيات من القرن الماضي وفي العشرية الاولى من الألفية الثالثة.

بمعنى آخر حسب قول **الدكتور باقر النجار** " من الصعب أن تجد مجتمعاً مدنياً في المنطقة العربية مستقلاً عن الدولة وقادراً على التأثير عليها "، ولكنه يقبل بفكرة وجود منظمات غير حكومية أهلية مستقلة عن الدولة في بعض البلدان العربية مثل: مصر، المغرب، لبنان، الكويت والبحرين، في حين إن الأقطار الاخرى لا تبدو فيها هذه المنظمات موجودة وإنْ كان الامر بدرجات متفاوتة[٨].

إن الهدف من مناقشة مفهوم المجتمع المدني هو إخراج المصطلح من **التأييد والرضى واليقينية حد التقديس** عند البعض، ومن **السخط والتنديد والاتهام حد التدنيس عند البعض الآخر**، وتحويله الى أمر تاريخي– اجتماعي ديناميكي ومتحرك، يمثل الطاقة الكامنة لدى فئات اجتماعية ومهنية واسعة للاسهام في صنع المستقبل السياسي والمشاركة في رسم السياسات من خلال نقد الخطاب السائد بين السلطة والمعارضة أحياناً، عبر حقل ثالث، يمثّل خياراً مجتمعياً لتفعيل المشاركة وضمان الحقوق الانسانية وتأمين الحريات العامة والخاصة.

إن الأصوات العربية التي نددت بأطروحة المجتمع المدني الجديدة، لم تنطلق جميعها من رؤية واحدة، فالبعض عدها تقليعة مستوردة أو مشبوهة، خصوصاً من جانب الحكومات أو الجماعات التقليدية والمحافظة، ونظر اليها البعض الآخر من زاوية اقترابها من أو ابتعادها عن الصراع مع القوى المهيمنة على المستوى الدولي، خصوصاً استغلال بعض التوجهات الانحيازية، أو هكذا يتم تفسيرها أحياناً لبعض الناشطين في المجتمع الى الغرب أو تبنّي بعض أطروحاته، استرضاءً له كما يعتقد أصحاب هذا الاتجاه، أو للحصول على التمويل أو مكاسب سياسية!!

وهناك **اتجاه نقدي** للمجتمع المدني من داخله أحياناً من زاوية ديمقراطية وتنويرية وليس بهدف الاساءة أو التشهير، وهذا الاتجاه يرى أن المجتمع المدني ضرورة لا غنى عنها وحاجة ماسّة، لا يمكن إحداث التحول والاصلاح الديمقراطي بدونها، بما يستوجب دعم مؤسساته والترخيص

٨ أنظر: النجار، باقر (الدكتور) – المجتمع المدني في الوطن العربي: واقع يحتاج الى إصلاح، (في كتاب المجتمع المدني ودوره في الاصلاح) ، تحرير ممدوح سالم ، القاهرة،٢٠٠٤، ص ٥٧ وما بعدها. انظر كذلك: شعبان عبد الحسين – الخليج وصورة المجتمع المدني، صحيفة الخليج الاماراتية، ٢٠١٠/٢/١٧.

لها قانونياً، الاّ أنه ينتقد بعض ممارساتها وتوجّهاتها وتشبّث بعض قياداتها بمواقعها وضعف المأسسة والفردانية أحياناً، ناهيكم عن بعض أساليبها البيروقراطية واللاديمقراطية.

يمكنني القول أن المجتمع المدني العربي ما زال ناشئاً وهو حديث التكوين، وفي بعض البلدان جنينياً أو أن هناك انقطاعاً قسرياً قد حدث فيه وعطّل من دوره كما هي التجربة العراقية، سواء قبل الاحتلال أو بعده، وهناك تداخلات كثيرة عليه، بل واتهامات جاهزة ضده، لكنه أخذ تدريجياً يتطور ويؤثر، خصوصاً وأن طائفة من الاحتجاجات حتى في البلدان المغلقة والمحافظة أخذت طريقها الى التبلور، ولقيت إهتماماً دولياً، حتى وإنْ كان ذلك له علاقة بأجندات خاصة لبعض القوى الكبرى، لكن الأمر ينمّ عن إرهاصات بدأت تتأسس وتترك تأثيراتها، وإنْ كانت محدودة على مسار نقد الدولة والممارسات الحكومية، ومطالباتها بالاصلاح الدستوري والقانوني والاجتماعي وحق المشاركة وتأسيس الجمعيات والنقابات والاحزاب وحقوق المرأة وغير ذلك.

ولعلّ هذا الأمر هو جزء من مسار كوني ومن تطور أممي لا يمكن للبلدان العربية أن تعزل نفسها عنه، وكأنها جزر نائية غير معنية بالتطور الدولي، الأمر الذي يفرض على الحكومات مواكبة هذا التطور والسماح لمؤسسات المجتمع المدني، من العمل الشرعي والقانوني والاعتراف بدورها، وإنْ كان الأمر قد حصل في بعض البلدان العربية مثل **المغرب والاردن ولبنان واليمن والبحرين والكويت ومصر والجزائر وقطر**(بدايات محدودة) **والعراق وفلسطين** (رغم ظروف الاحتلال والارهاب) وغيرها، وذلك في سياق قراءة تستجيب لبعض متطلبات التطور الدولي!!

إن الوقوف بوجه التيار، يعني أن رياح التغيير ستكون عاصفة وربما مدمّرة وستصيب الجميع، ولن يقف أمامها، التشبث بالسيادة أو عدم التدخل بالشؤون الداخلية، تلك الحجج التي تتذرع بها الحكومات للاستفراد بشعوبها، في حين أن ضرورات التطور تقتضي إطلاق الحريات وإجراء إصلاحات واحترام حقوق الانسان، كضمانات لحماية السيادة ومنع التدخلات الاجنبية والحيلولة دون تعرض بلداننا وشعوبنا للاحتلال والعدوان والانتهاكات الخارجية.

لقد وقفت غالبية الدول العربية ضد تطور المجتمع المدني، وذلك بسّن وتشريع قوانين واتخاذ إجراءات إدارية تحول دون إتساع الظاهرة أو تسعى للحد منها ومن حصول المنظمات المدنية على حق وحرية العمل الشرعي، ولا شكّ أن هذه الظاهرة نمتْ وانتشرت في نهاية عهد الحرب الباردة وإنتهاء سياسة الوفاق الدولي، وقد أخضعت هذه المنظمات لإجراءات تسجيل معقدة ومكلفة أحياناً، وفي الكثير من المرّات كانت إجراءات التسويف والمماحكة تنتهي بالرفض أو عدم الترخيص، ناهيكم عن أن سيف سحب الاعتراف يبقى مسلّطاً عليها، واعتمدت بعض الحكومات

سياسة الجرعات المسكّنة لإحتواء الإحتقانات الناجمة عن الرغبة في انطلاقة مؤسسات المجتمع المدني.

وللأسف فإن الكثير من الحكومات والقوى السياسية العربية خارجها، ومن معارضتها أحياناً، ما تزال لا تدرك أهمية وحيوية المجتمع المدني وضرورته، بوصفه أحد أهم روافد الاصلاح والتغيير وتعزيز وتمكين الديمقراطية التي تنشدها، لكونه يمثل **القوة الثالثة**، التي لا غنى عنها لضمان السلم المجتمعي، فضلاً عن أن وجوده يمثل هو الآخر إنتماءً الى العالم المعاصر، عالم الحداثة والتقدم، ولعل التنكر له أو تهميش دوره أو محاولة إحتوائه، انما هو تشبث بالماضي وهروب من المستقبل.

ولهذا فان البلدان العربية تغدو أكثر حاجة من غيرها الى تنمية وتعزيز دور المجتمع المدني وتمكينه من القيام بواجباته من خلال كيانات مستقلة غير حكومية، غير ربحية، حرة وغير إرثية وقائمة على الانتماء الطوعي والتعددي وتتعامل مع منتسبيها على نحو شفاف وديمقراطي، وذلك لحاقاً بالتطور الدولي .

يكفي أن نشير الى ان **المنظمة العربية لحقوق الانسان** وهي المنظمة الأم كما يشار اليها، ظل البعض ينظر إليها بارتياب لمدة غير قصيرة، رغم أنها كانت تعمل في مصر بصورة واقعية **De Facto** ولكنها لم تحصل على الترخيص القانوني والتسهيلات كمنظمة أقليمية **DE Jure**، الاّ بعد مرور أكثر من ١٥ عاماً (أي في العام ٢٠٠٠)، حيث وقّعت على مذكرة تفاهم واتفاقية مقر مع وزارة الخارجية المصرية، في حين تأسست المنظمة في قبرص (ليماسول) نهاية العام ١٩٨٣ وعلى هامش ندوة حول أزمة الديمقراطية في الوطن العربي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، واتّخذت من القاهرة مقراً لها بعد ذلك، واستمرّت في إصدار تقاريرها منذ العام ١٩٨٥.[٩]

للأسف الشديد لم تستطع السلطات في بلادنا العربية، التعامل الصحيح مع منظمات المجتمع المدني، سواءً أكانت نظماً " ثورية" أو " محافظة"، ولربما كانت الاخيرة أكثر رحمة من غيرها، فقد كان الارتياب هو السائد حيث تضعها في خانة المعارضات السياسية، ويتم التعامل معها بوصفها خصماً أو عدواً، مستغلة أن بعض هذه المنظمات يتجاوز حدوده سواءً في تساوقه مع بعض الأجندات الخارجية أو اندغامه مع بعض المعارضات السياسية أحياناً.

٩ انظر شعبان، عبد الحسين – الانسان هو الاصل ، اصدار مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة، ٢٠٠٢ وبرنامج " ضوء على ثقافة حقوق الانسان " (٣٠ حلقة)، الذي قدّمه الباحث في تلفزيون المستقلة، لندن، ٢٠٠١.

لقد جوبهت، دعوات منظمات المجتمع المدني للاقرار بالتعددية واشاعة الحريات واحترام حقوق المرأة وإجراء انتخابات وتأكيد مبادئ المواطنة والمساواة الكاملة واحترام حقوق الانسان، كلها بالرفض والتشكيك، بل إن قياداتها تعرضت للملاحقة والسجن والتشويه، كما أن بعض الاحزاب السياسية بما فيها "المعارضة" اتسمت علاقاتها بالمجتمع المدني، بالتوجّس والالتباس، خصوصاً وأن هناك من بين مؤسسات المجتمع المدني من كان يعتقد، وهو على خطأ، أن بإمكانه أن يكون بديلاً عن هذه الاحزاب، التي استنفد البعض أغراضه وأن مرحلة صلاحيته وقياداته قد انقضت وانتهت بالفشل المتكرر والذريع، لكن هذا شيء، وأن تعتقد بعض منظمات المجتمع المدني أنها بديل عن الاحزاب، شيء آخر.

ووقفت بعض الاحزاب "**القومية**" و"**اليسارية**" و"**الاسلامية**" فيما بعد موقفاً فيه نوع من العدائية أو الخصومة مع مؤسسات المجتمع المدني، واعتبرت أن توّسعها وعضويتها قد إنحسرتا بسبب توّجه بعض قياداتها السابقة وعدد من النشطاء، وبخاصة من وسط المثقفين الى مؤسسات المجتمع المدني بدلاً من التوجه اليها، وأن كثيرين من قيادات الاحزاب فضلت العمل في مؤسسات المجتمع المدني، فشروطه تختلف عن العمل الحزبي، من حيث التوجه والاداء من وجهة نظره، حتى يصبح تياراً واسعاً يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تتعاون معه[١٠].

في الختام يمكننا القول إن ما نقصده بالمجتمع المدني، هو: **الافراد والمجموعات الناشطون في الحقل العام، المنخرطون في عمل الجمعيات والنقابات والاتحادات والقوى المهنية والسياسية، والمتحدّرون من فئات وطبقات مختلفة، والذين استطاعوا تنظيم أنفسهم على نحو مشترك مقيمين أشكالاً من التضامن بينهم، في ظل ما وفرّته الدولة المدنية، بعد نشاطهم عابر للطوائف والإثنيات والأديان والمذاهب والآيديولوجيات والاتجاهات السياسية والانحدارات والعشائرية والقبلية والعائلية والمناطقية.**

بهذا المعنى يمكن القول، أن المجتمع المدني هو تجمّع طوعي لموازاة سلطة الدولة رقيباً وراصداً لها، وتكون نشأته طبيعية في أجواء الحرية والديمقراطية وحق تشكيل الجمعيات، وضمانة الدستور، كما انه يرتبط بمستوى تقدم او تخلّف الوعي العام والوعي الحقوقي بشكل خاص.

---

١٠ أنظر : علي، حيدر ابراهيم (الدكتور) – المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، (كتاب مشترك)، مصدر سابق، ص ٤٧–٥٧.

وكخلاصة لهذا المدخل لمفهوم المجتمع المدني، لا بدّ من إلقاء ضوء على الشروط التاريخية لنشوء فكرة المجتمع المدني بمفهومها الحديث والمتميّز، أي الذي يميّزها عن غيرها من الأفكار السياسية في عصرنا هي:

١ – **الفصل بين الدولة والمجتمع**، اي بين مؤسسات الدولة والمؤسسات المجتمعية.

٢ – **التمييز بين آليات عمل الدولة وآليات عمل الاقتصاد.**

٣ – تمييز الفرد كمواطن، أي ككيان حقوقي قائم بذاته في الدولة، بغض النظر عن انتماءاته المختلفة.

٤ – التفريق بين آليات عمل المؤسسات الاجتماعية وأهدافها ووظائفها وآليات عمل السوق والاقتصاد وأهدافهما ووظائفهما من جهة أخرى.

٥ – التفريق بين الانتماء الطوعي المجتمعي لمواطنين أحرار تآلفوا على العمل المشترك، وبين البيئة التي يولد فيها الانسان كبنى جمعية مثل العشيرة والدين والطائفة وغير ذلك.

٦ – التفريق بين الديمقراطية وبين المشاركة المباشرة في اتخاذ القرار في الجمعيات الطوعية والمؤسسات المجتمعية الحديثة(مؤتمرات، اجتماعات، استطلاع رأي ...) الخ[١١].

وبغضّ النظر عن الإلتباس في مصطلح المجتمع المدني Civil Society الذي يتم الحديث عنه، بل واستخدامه ولكن لكلّ مفهومه وقصده الخاص وربما المختلف، فالمفهوم يثير تعارضاً شديداً ومتناقضاً أحياناً ويتراوح بين التنوير والتشهير وبين التوقير والتحقير وبين التقديس والتدنيس، خصوصاً وأن استخداماته مختلفة ومتباينة، فأحياناً يُطلق عليه البعض إسم " المجتمع الأهلي" National Society وأحيانا إسم القطاع الثالث Third Sector (بين القطاع العام والقطاع الخاص) وفي أحيان أخرى: القطاع الخيري Charity (Philanthropy) Sector، أو القطاع المستقل Independent Sector، أو القطاع المعفي من الضرائب Tax exempted Sector، أو نسمّيه المنظمات غير الحكوميةNGOS، أو المنظمات التطوعية Associational voluntary، أو القطاع غير الهادف الى الربح Non-profit Sector، وهذه التسميات جميعها تصف شيئاً واحداً وهو **وجود مؤسسات غير حكومية، غير إرثية، تطوعية، مستقلة عن الجهاز الحكومي، وتشكل قطاعاً ثالثاً بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص،** وهو ما نسمّيه **بالمجتمع المدني.**

---

١١ انظر : عزمي، بشارة (الدكتور)– المجتمع المدني: دراسة نقدية– مصدر سابق، ص ٣٣.

ولكي يكون المجتمع المدني **قوة ثالثة** ومؤثرة لا بدّ من توّفر بعض الشروط الاساسية لنجاح وظيفته منها: أن تكون منظمات المجتمع المدني **مستقلة** فعلاً وقولاً أي **غير حكومية**، كما ينبغي أن تكون **منظمات غير إرثية** أي أن العضوية فيها لا تتوارث عبر العائلة أو العشيرة أو الطائفة أو المذهب أو الدين، وأن تكون **منظمات طوعية**، أي أن الانتساب اليها يتم وفقاً لإختيار واعٍ وحر، وأن تكون **منظمات غير ربحية**، أي لا تستهدف تحقيق الربح، وهو ما يميّزها عن مؤسسات القطاع الخاص الهادف الى الربح، وأن تكون **منظمات حداثية**، وذلك ما يميزها عن المؤسسات التقليدية، وأن تكون **منظمات ديمقراطية** وهو ما يميزها عن المؤسسات التقليدية وتمارس الديمقراطية في جميع أعمالها وعلاقاتها الداخلية، بين هيئاتها وأفرادها وبينها وبين محيطها الخارجي، وأن تكون **منظمات تعددية** أي تقبل بالاختلاف والتنوّع[١٢].

١٢ انظر: شعبان، عبد الحسين، " نوافذ وألغام – المجتمع المدني: الوجه الآخر للسياسة" مصدر سابق